

مساهمة في بلورة نموذج تنموي لفجيج

مساهمة تشاركية من مؤسسة أصدقاء فجيج

وفعاليات المجتمع المدني

فبراير 2020 - وجدة

الإطار العام للنموذج التنموي: المحددات والخصوصيات

لوضع نموذج تنموي لمنطقة فجيج، لا بد من استحضار المحددات التالية:

المحدد الأول: يجب ان يبلور النموذج التنموي في سياق الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته إلى الأمة يوم 20 غشت 2019 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، والذي دعا فيه إلى اعتماد مقاربة تشاركية وإدماجية، في بلورة نموذج تنموي مغربي-مغربي، تخرط فيه جميع القوى الحية للأمة.

المحدد الثاني: يجب أن يكون النموذج المطلوب في سياق إرساء المشروع الوطني لإرساء نظام الجهوية المتقدمة، وبالتالي أن يكون وفق ما يحقق الاندماج الفعلي لمدينة فجيج في المجهود التنموي للإقليم وللجهة والوطن، وذلك مما يتضمن مراعاة الأهداف الإدماجية والتفعيلية التي يتواхما مشروع الجهة المتقدمة، والمحددة أيضاً في الميثاق الاجتماعي الجديد الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المحدد الثالث: أن ينطلق النموذج من الواقع الفعلي الحالي للواحة وما يتطلبه من مشاريع مهيكلة يتلاقى فيها ما هو إنقاذي وتفعيلي وما هو تجديدي، وأن ترتكز قراءة واقع المدينة على الخصوصيات التي تميزها.

المحدد الرابع: نهج استراتيجية تنمية شمولية قمينة يجعل المجال درعاً أمّا أي تجاوز عدائي، ويجعل من مدينة فجيج بوابة للانفتاح المجزي على الفضاء المغربي والأفريقي وخاصة على المجال الواحي في جارتنا الشرقية حين تعود علاقـة الجوار إلى حالتها السوية.

السيـاق:

في ظل التحولات المجالية والديموغرافية والاقتصادية والثقافية المتتسارعة التي عرفتها منطقة فجيج خلال العقود الأخيرة، أصبحت مدينة فجيج وناحيتها تواجه تحديات كبيرة تمثل في الجوانب التالية:

التحولات المجالية: فالمدينة بحكم وقوفها في النطاق الحدودي وفي أقصى نقطة منه، وبحكم دورها التاريخي المحكم بطبيعة العلاقات مع الجار الشرقي، فإنها ظلت تشكل على الدوام مكوناً أساسياً في المنظومة الحدودية باعتبارها مدينة عازلة. ومما لا جدال فيه فإن ذلك يمنح هذه المدينة أهمية استراتيجية ويعطي لتنميـتها أهمية مطابقة. وبعد أن كانت هذه الخصوصية تمنح المدينة فرصاً ثمينة للاستفادة من ميزة الانفتاح على الجوار، أمست الأن تشكل بالنسبة لها مصدر عزلة فاسـية، وذلك بعد إقدام جارتنا الشرقية على الإغلاق الكلي للحدود، وحرمان السكان من الوصول واستغلال أراضـيهـم ومواردهـم المائية وأشجار النخيل المتواجدة على الحدود مما أدى إلى تراجع الوضع السوسيـو اقتصاديـ للمدينة.

- التحولات الديموغرافية: كان عامل الهجرة في الماضي يشكل مظهاـراً من مظاـهر فعالية ساـكتـتها، على اعتباره يندرج ضمن الأنشطة الداعمة للاقتصاد المحلي، حيث كانت تلك الهجرة بمثابة امتداد وظيفي للمدينة ولساـكتـتها نحو آفاق أرحب. إلا أن الحجم الذي بلغـه هذه الهجرة أدى إلى تراجع ديموغرافي يدعو إلى التساؤل عن مآل الاستقرار في المدينة.

في مقابل هذه الهجرة، عرفت فجيج خلال العقود الأخيرة نزوحـاً كبيرـاً لأهـالي المناطق المحيطة بـحـثـاً عن ظروف عيشـ أفضلـ، إذ بلـغـتـ هذهـ السـاكـنةـ نـسـبةـ مـهمـةـ تتـطلـبـ إـجـراءـاتـ اـجـتمـاعـيـةـ وـقـافـيـةـ منـ أجلـ إـدـماـجـهاـ فـعـلـياـ فيـ المـجـتمـعـ الـفـجيـجيـ وـفيـ مـنظـومـةـ قـيمـهـ.

- التحولات الثقافية: تعتبر واحـاتـ وقصـورـ فـجيـجـ منـ أـقـدـمـ الـحـواـضـرـ الـمـغـرـبـيـةـ الـتـيـ لـعـبـتـ أدـوـارـ طـلـانـعـيـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـسـيـاسـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـقـافـيـةـ وـالـدـينـيـةـ وـرـسـمـتـ فـقـرـاتـ مـضـيـةـ فـيـ تـارـيـخـ الـمـغـرـبـ الـقـدـيـمـ وـالـحـدـيـثـ، كـمـ رـبـطـتـ عـلـقـةـ وـثـيقـةـ مـعـ مـحـيطـهـ الـمـحـلـيـ وـالـجـهـوـيـ وـالـوـطـنـيـ وـالـقـارـيـ. فـواـحـاتـ وـقـصـورـ فـجيـجـ تـدـخـلـ فـيـ عـدـادـ الـمـورـوثـ الـحـضـارـيـ وـالـطـبـيـعـيـ إـذـ صـنـفـتـ كـتـرـاثـ طـبـيـعـيـ وـقـافـيـ وـقـاطـيـ كـمـاـ تـمـ اـدـرـاجـهـاـ ضـمـنـ الـلـائـحةـ الـاـشـهـادـيـةـ لـلـيـونـسـكـوـ باـعـتـارـهـاـ تـخـرـنـ تـرـاثـاـ مـعـارـيـاـ مـهـماـ يـتـكـونـ مـنـ قـصـورـ وـقـصـبـاتـ وـمـوـاقـعـ وـفـضـاءـاتـ جـوـامـعـ وـأـضـرـحـ وـزـوـاـيـاـ وـمـعـابـدـ وـتـرـاثـاـ طـبـيـعـيـاـ يـتـكـونـ مـنـ الـواـحـاتـ وـعـيـونـهـ وـنـظـامـ السـقـيـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ تـرـاثـ أـرـكـيـولـوـجـيـ ضـارـبـ فـيـ الـقـدـمـ، وـتـشـكـلـ الـمـحـافظـةـ عـلـىـ هـذـاـ تـرـاثـ أـمـرـاـ أـسـاسـيـاـ نـظـراـ لـمـاـ يـوـفـرـ مـنـ آـفـاقـ تـنـمـيـةـ هـائلـةـ، وـلـكـونـهـ يـمـثـلـ عـاـمـلـ إـشـاعـ تـقـافـيـ وـسـيـاحـيـ لـهـ أـبـعـادـ وـطـنـيـةـ وـقـارـيـةـ وـدـولـيـةـ.

- التحولات الاقتصادية: فـجيـجـ وكـأـيـ وـاحـةـ يـشـكـلـ النـشـاطـ الـفـلاـحـيـ، وـخـاصـةـ زـرـاعـةـ النـخـيلـ، قـاعـدـتـهاـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـاـسـاسـيـةـ، إـضـافـةـ إـلـىـ التـكـاملـ الـاـقـتـصـادـيـ مـعـ مـحـيطـهـ، خـصـوصـاـ مـعـ الـقـبـائـلـ الـمـجاـوـرـةـ مـثـلـ بـنـيـ كـيـلـ وـالـعـمـورـ الـتـيـ تـرـتكـزـ عـلـىـ أـشـطـةـ الرـعـيـ. هـذـاـ النـشـاطـ الـذـيـ كـانـ فـيـ الـمـاضـيـ يـوـفـرـ لـسـاكـنـةـ الـمـنـطـقـةـ كـفـائـتهاـ، أـضـحـىـ الـآنـ يـعـانـيـ مـنـ عـزـزـ فـيـ سـدـ حـاجـيـاتـهـ، ذـلـكـ مـعـ الـعـلـمـ أـنـ هـذـاـ عـزـزـ لـاـ يـعـودـ إـلـىـ مـعـانـةـ الـاـقـتـصـادـ الـمـلـحـيـ، وـخـاصـةـ الزـرـاعـيـ مـنـهـ، مـنـ قـصـورـ بـنـيـويـ غـيرـ قـابـلـ لـلـتـجـاـزـ.

في مقابل هذا، إذا كان المجال الجغرافي لفجيج قد تقلص إلى حد ما، فإن امتدادـهاـ البـشـريـ طـالـ مـعـظـمـ أـركـانـ الـمـعـمـورـ حيثـ أـنـجـبـ الـواـحـةـ مـنـاتـ الـأـبـنـاءـ ذـوـيـ الـكـفاءـتـ مـنـ أـطـرـ وـرـجـالـ أـعـمـالـ فـيـ مـخـتـلـفـ الـمـجـالـاتـ سـاـهـمـواـ وـيـسـاـهـمـونـ بـجـديـةـ وـفـعـالـيـةـ فـيـ تـنـمـيـةـ بـلـادـنـاـ وـماـزـالـ لـهـمـ اـرـتـباطـ عـاطـفـيـ وـعـضـوـيـ مـعـ فـجيـجـ وـيـتـمـعـنـونـ بـحـسـ الـاـنـتـمـاءـ. إـلـاـ أـنـ هـذـاـ الـامـتـادـ الـبـشـريـ لـيـسـ حـاضـراـ بـالـشـكـلـ الـمـنـاسـبـ كـفـوةـ فـاعـلـةـ وـمـؤـثـرـةـ فـيـ الـمـجـالـاتـ الـاـجـتمـاعـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ.

إـذـاـ كـانـ الـمـورـوثـ الـمـادـيـ وـالـتـرـاثـ الـمـعـمـاريـ عـرـفـاـ تـدـهـورـاـ مـتـسـارـعاـ خـالـلـ الـعـقـودـ الـأـخـيـرـةـ، فـإنـ مـنـظـومـةـ الـقـيمـ الـتـيـ تـوارـثـتـ مـاـزـالـتـ إـلـىـ حدـ ماـ صـامـدـةـ فـيـ وـجـهـ الـتـحـولـاتـ الـاـجـتمـاعـيـةـ. هـذـهـ الـقـيمـ الـتـيـ تـعـتـبـرـ مـصـدرـ فـخـرـ أـهـلـ فـجيـجـ وـمـنـبعـ حـسـ اـنـتـمـائـهـ لـبـلـادـهـمـ وـوـطـنـهـمـ، يـجـبـ صـيـانتـهـاـ وـتـورـيـثـهـاـ لـلـأـجـيـالـ الـقـادـمـةـ.

من خلال ما تقدّم، يبدو واضحاً أن حال المدينة في الماضي كان أفضل مما هو عليه الآن، ذلك مما سيجعل أي مجهود لتنميتها يكتسي في الان ذاته طابع استعادة واسترجاع لдинامية مفتقدة وذلك بتأهيل وتفعيل الإمكانيات القائمة، وطابعاً ذي بعد تجدidi عبر استحداث مشاريع جديدة قمينة بتحقيق استثمار ناجع لكل الإمكانيات الكامنة وغير المستغلة.

ما سيتطلبه في سياق ذلك هو استهداف عدة عناصر رئيسية: المجال والاقتصاد والموارد البشرية.

أولاً - تأهيل المجال:

في اعتقادنا فإن هذا العنصر، بما يعنيه كامتداد ترابي، لا بد أن يرتب في المستوى اللائق به ضمن سلم الأولويات في أي سياسة تنمية، وذلك أولاً باعتباره يشكل الحوض الحاضن لكل الأنشطة، وثانياً لكون ذلك يتماشى مع أهم ميزة صارت، منذ بداية عهد صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، يطبع توجه بلادنا على مستوى التدبير الترابي، والمتمثلة في اعتماد المقاربة المجالية التي أبانت عن نجاعتها الكبيرة في إشاعة فضائل التنمية على مجموع التراب الوطني.

إن أهم ما يلزم لتنمية مجال فجيج هو فك العزلة القاتلة التي صار يعني منها بسبب الظروف التي ذكرنا، وذلك بتجهيزه بشبكة للطرق الضرورية لتحقيق التفصل الكامل والمجزي بين أجزائه كلها، وبينه وبين محيطه الإقليمي والجهوي والوطني؛ لذلك فمن الضروري العمل على إنجاز طريق معددة ثانية لتعزيز الطريق الحالي والفردية، على امتداد الحدود "طريق السيادة" مروراً بسد صيفص ووصولاً إلى قرية "أبيش" إلى تटرار، مما سيشكل شرياناً للحياة بالنسبة لهذه المناطق شبه المناسبة وسيساهم في تعزيز الأمن الحدودي فيها، بالإضافة إلى أن ذلك سيجعل من السد، خصوصاً إذا تم تشيير ضفافه وجواره، منتزهاً لساكنة المدينة وضاحيتها وللزوار، وسيشكل وبالتالي عنصر استقطاب لصالح المدينة وللمنطقة؛ وكذا العمل على إنجاز طريق ثالثة تتجه بسراً لربط المدينة وضاحيتها بشكل مباشر بسلسلة الواحات بالجنوب الشرقي عبر واحة المنكوب شadanan لتحقيق التكامل اللازم معها. فضلاً عن ذلك من الضروري التفكير في توسيع وتقوية الطريق من وجدة إلى فجيج والطريق من الراشيدية إلى فجيج. بالإضافة إلى إتاحة الربط الجوي عبر فتح مطار بوعرفة للرحلات الوطنية وتعزيز الرابط الطرقي باصلاح وتقوية الرابط السككي لنقل البضائع والمسافرين واستغلال شبكة السكة الحديدية في مشروع سياحي وتنموي، لإتاحة فك العزلة وتوفير وسائل نقل ذات كلفة منخفضة.

واعتباراً لما يعنيه المجال المتبقى للمدينة من تضييق ناتج عن تأويل خاطئ لما ينص عليه قانون التعمير (القانون 012.90) بشأن الحدود الإدارية، ومن عراقيل تحول دون استثمار هذه البقية الباقية بشكل أمثل وذلك، بسبب إشكال ذي طبيعة عرفية يمثله النظام العقاري الذي تخضع له الأراضي المسماة سلالية والذي جعل من أغليها مجرد مصدر دائم للتزاوج حول أحقيات امتلاكها بين الجماعات السلالية وبينها وبين الخواص وبناء على عقود يعلم الله مدى حجيتها وفي أي ظروف تم تحريرها، وجعله وبالتالي عائقاً أمام أي مبادرة جدية للاستثمار؛ ذلك مما يتطلب بالنسبة للحالة الأولى التقيد بمقتضيات القانون المشار إليه لإعادة الأمر إلى نصابه، وبالنسبة للحالة الثانية إجراء عملية مواءمة للنظام العقاري وفق ما تقتضيه متطلبات الاستراتيجية التنموية التي انخرطت فيها بلادنا و التي تتطلب تخلص المجال من كل ما يحول دون تأهيله و جعله قابلاً للاستثمار.

ثانياً - تطهير وتنظيم العقار:

إن الوضعية المعقدة للعقار وغلوّة طابع أراضي الجموع عليه وتعدد النزاعات وطولها وغياب التحديد والتحفيظ يحد بشكل كبير من الاستثمار ويجعل منه مغامرة غير مضمونة مما يستدعي تطهير وتنظيم العقار بتسريع فض النزاعات وتنفيذ الأحكام القضائية وحل إشكال أراضي الجموع بتعينه هذه الأرضي وفق عقد برامح وكناش تحملات واضح لفائدة ذوي الحقوق وتبسيط مساطر التحفيظ لضمان الوصول إلى القروض بالنسبة للمقاولات المحلية وتوفير ضمانات للاستثمار وتأمين وعاء عقاري قادر على الاستجابة المستمرة لحاجيات التنمية كما أن تطهير العقار سيتمكن المستثمرين من الاستفادة من الدعم في إطار "مخطط المغرب الأخضر".

ثالثاً - تأهيل الاقتصاد المحلي:

إن تأهيل هذا النشاط قد لا يتطلب في نظرنا سوى الاستفادة مما هو متاح وطنياً من استراتيجيات ومن برامج تنمية، كما نرى ذلك بالنسبة للقطاعين التاليين :

أ- القطاع الفلاحي: تتحدد في هذا القطاع، وضعيات ثلاثة: فإلى جانب ما هو معلوم عن مظاهر التدهور التي تعرفه الفلاحة في الواحة الأصلية، نجد مقابل ذلك قيام مشاريع عصرية بمبادرة من بعض الخواص خارج المجال القديم للواحة (في مجال التوسيع)، إلى جانب مشاريع أخرى قائمة، بذل أصحابها لأجل تحقيقها جهوداً جبارة وجد مكلفة اعتماداً على إمكانياتهم الخاصة وحدها وبناء على خبرتهم التقليدية.

ذلك مما يعني، أنه إلى جانب وجود واقع مختلف يدعو إلى اليأس نجد نشاطاً دينامياً في مجال الاستثمار الفلاحي يدعو إلى التفاؤل، لكن المشكل - و هذا أمر يساند الجميع - وهو أن القطاع الفلاحي في المدينة، مع تلك الجهود، لا زال يعني من ضعف في الاندماج في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الفلاحة، التي تنتهجها بلادنا باسم "مخطط المغرب الأخضر" وهو ضعف لا يعود إلا إلى إغفال من جانب وقصور من جانب آخر على مستوى تدبير مثل هذا الاندماج، مما جعله خارج دائرة الاستفادة الكافية مما يتاحه المخطط المشار إليه، ومن تبعات ذلك أن حظ المستثمرين وال فلاحين المحليين من تلك الاستفادة، إما منعدم كلياً، كما هو الحال في معظم

الحالات، أو جد ضعيف كما هو بالنسبة لأقلها، وفي ذلك غبن كبير يتوجب رفعه، مع العلم أن هذه الحالة تتطبق أيضاً على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في إطار الاستراتيجية الخاصة بتنمية مناطق الواحات وشجر الأرakan، ذلك مما يتوجب مجهوداً إدماجياً من طرف الدولة بصفة خاصة، وكذا من طرف الجهة بمساهمة من المجلس الجماعي المحلي.

ما يجب أن تقوم به الدولة هو إدماج حاجيات المدينة في المجال الذي نحن بصدده، ضمن الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجيتين المشار إليهما. في ما يلي سنكتفي بتناول هذه الحاجيات انطلاقاً من الأهداف المحددة في الداعمتين الرئيسيتين اللتين يقوم عليهما مخطط المغرب الأخضر:

أولاً، وانطلاقاً من الداعمة الأولى: العمل على إعطاء الزراعة المحلية طابعاً عصرياً يستجيب لقواعد السوق ويجعل منها رافعة قوية للارقاء بالاقتصاد المحلي إلى المستوى الذي يجعله قادراً على خلق الثروة وعلى توفير مناصب الشغل الضرورية، وذلك بالدعم الفعلي للحركة الجديدة التي صارت تعرفها المدينة في مجال الاستثمار الخاص، وتيسير مساطر الحصول على التسجيلات المالية والتقنية المنصوص عليها.

ثانياً، وانطلاقاً من الداعمة الثانية: دعم الفلاحة التضامنية التي تهدف إلى تحسين دخل وظروف عيش الفلاحين الصغار، وبهذا الخصوص لابد أن نشير إلى أن المخطط المذكور أولى اهتماماً خاصاً بسكن المناطق الجبلية والواحات من خلال وضع برامج للتهيئة المجالية، كما نص على تدعيم قدرات الفلاحين وتطوير خبرتهم التقنية بواسطة التكوين والمواكبة، وذلك مما سيفتح أمام فلاحي الواحة آفاقاً واعدة لا يتطلب الانطلاق نحوها سوى القيام بمجهود تدريجي مبني على مبدأ الحكومة الراشدة.

أما ما يلزم أن تقوم به الجهة، فنجد بعض معالمه في اتفاقيات الشراكة التي وقعت يوم 19 يوليوز 2016 لإنجاز مشاريع بتمويل مجموعة من الشركاء كان نصيب مدينة فكيك منها مشروع تجهيزها بمنتج سياحي. والمطلوب أن يعزز هذا المشروع بأخرى مماثلة

للتقويم تقررت لصالح جماعات أخرى من الإقليم، ومنها:

- تطوير وتشجيع انتاج التمور وإحداث مشتل للنخيل.
- تثمين الثروات والمنتجات المجالية الموجودة من نباتات وأشجار وتختلف المندثر منها، وخاصة النباتات العطرية والطبية وأشجار الطلع والخروب، وكذا التشجيع على إدخال أنواع أخرى من ذات المردود الكبير كالبذق الذي أبانت بعض التجارب المحلية عن نجاعته.
- تثمين نشاط تربية النحل.
- إعادة استغلال وتحويل أو تدوير النفايات الفلاحية وتطوير السماد الطبيعي.
- خلق منتزه في سد صفيصيف مع ما يتطلبه ذلك من تشجير لضفافه وللمنطقة المحاذية له.
- إقرار سياسة مائية تستهدف الحفاظ على الثروة المائية بهدف حمايتها من الاستغلال الجائر وغير العقلاني ومن التلوث.

بـ- القطاع السياحي :

كلنا نعرف أن مدينة فكيك بحكم موقعها الهامشي وبحكم نوعية ومحodosية إمكانياتها، لا توفر لشبابها المنافذ الازمة لتحقيق طموحاتهم المستقبلية، لذلك فإن البحث عما يرفع من إمكانياتها أصبح أمراً ضرورياً وملحاً، والنشاط السياحي من أنساب الأنشطة التي ستتوفر ذلك لكون المدينة، فضلاً عما ذكرناه، توفر على مؤهلات تعطيها قوة تنافسية كبيرة وذلك:

1. لما حباه الله من مؤهلات طبيعية جد مميزة بمناظرها الخلابة وتضاريسها المتنوعة، وما وفر لها تاريخها من موروث ثقافي وحضارى لا يستهان به؛ وها نعمتان تمثلان معاً، ثروة ثمينة لا تستفيد منها.

2. لكون هذا النشاط بسمته الانفتاحية والمهيكلة ، سيساعد بشكل كبير على تحريك عجلة الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المدينة، وسيساهم في خلق الثروة الضرورية للرفع من قيمة الاقتصاد المحلي، كما سيساكل عاملًا مساعدًا على الرفع من جاذبية المدينة ومن دورها الوظيفي، والأمران معاً من الضرورات الضامنة لتطور أي كيان عمراني وبالتالي لاستمراريته.

رغم هذه المؤهلات، ورغم أن المدينة تتمتع بمميزتين لا تخفي أهميتها في هذا المجال، تمثلان في كونها أقرب واحدة إلى أوربا مما يجعلها الأقرب من مثيلاتها إلى السوق الكبيرة للترويج السياحي الذي تمثله هذه القارة، وفي كونها تمثل الواحة الفريدة في الجهة التي تنتهي إليها، مما يجعلها قيمة مضافة لا مثيل لها بالنسبة لهذه الجهة؛ رغم كل ذلك فإن حضورها في الاستراتيجية الوطنية للسياحة (رؤية 2020) وخاصة في شقها المستهدف لتنمية المناطق الواقية، شبه منعدم، لكي لا نقول منعدم كلياً، ذلك مما يجعلنا أمام غبن ثان مضاف إلى الذي طالها في سياق تنزيل أهداف المخطط الأخضر.

فما المطلوب إذن وهي على هذا الحال؟ قبل الإجابة لا بد أن نستحضر واقع أن هذه المدينة الواحة لا نجد فيها حالياً، سوى مبادرات جنينية للاستثمار في السياحة وبينية استقبلية جد محدودة وجد متواضعة، جلها أو كلها كانت وراءها ، وبحكم انتفاء أصحابها إلى المدينة، دوافع عاطفية أكثر منها مادية وتقديرات محسوبة، وذلك مما يعتبر أمراً طبيعياً، فمثل هذا النشاط الذي يعتمد أساساً على الرأسمال الخاص لا يمكن أن يتم الإقدام عليه في مثل الظروف غير المطمئنة . على المستوى المادي الربحى خاصة . كالتى ذكرناها عن الحالة الراهنة للمدينة.

من ذلك يبدو واضحًا أن النشاط السياحي في المدينة يحتاج، كما هو الحال في القطاع الفلاحي، إلى ربط عجلة المدينة بقاطرة الاستراتيجية الوطنية للسياحة بالمساهمة الرسمية في تحقيق الأهداف التي تنص عليها وذلك عبر التدابير التالية:

- دعم السياحة المحلية بالتحفيزات المنصوص فيها في الاستراتيجية على توجيهها نحو المناطق الأقل نمواً لدعم الاستثمار والسياحة والعمل في سياق ذلك على دعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة القائمة.
- توفير بنية استقبال سياحية ملائمة في المدينة، ستكون بمثابة عامل جذب لمواطنينا المقيمين بالخارج وبالخصوص بالنسبة لأبنائهم.
- إدماج واحة في المسالك السياحية للجنوب الشرقي ولجهة الشرق.
- خلق عرض ترفيهي متعدد يكمل البنية التحتية السياحية.
- إنشاء موقع تجاري صغير ذات صلة بسياحة الأعمال.
- مما يجدر ذكره، فضلاً عما ذكرناه، أن تأهيل القطاعات الاقتصادية للمدينة يستدعي أيضاً، ولكن يأخذ التأهيل المحلي طابعه المكتمل، العناية بالأنشطة التقليدية المحلية التي كانت تساهم معها بشكل تكاملي في تحقيق الاكتفاء المحلي، ومن ذلك: العمل على تطوير القطاعات التقليدية مثل منتجات الصناعة التقليدية، وخاصة إعادة الاعتبار للبرنسونس الفجيجي، وكذلك توفير مجالات لتسويق منتجات هذه الصناعة.
- صيانة الموروث الحضاري والتاريخي للمدينة سواء في مجال العمران أو في غيره.

ج- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

توفر إمكانات لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لما لهاه الاقتصاد من إمكانات لخلق الثروة وفرص الشغل في مجالات السياحة البيئية، والفلاحة البيولوجية، والخدمات والصناعة التقليدية، إلا أن هذا القطاع يتطلب دعماً في التكوين والتأطير والمواكبة والتمويل مع توفير إمكانيات للتسويق.

د- استغلال الطاقات المتعددة:

تثمين واستغلال ما يزخر به المنطقة في مجال الطاقات المتعددة من مؤهلات كبيرة في مجال الطاقة الريحية والطاقة الشمسية وتتوفر إمكانيات الربط بالشبكة الوطنية، بل إمكانية الربط بالشبكة التي سترتبط المغرب بالجزائر. مما يجعل من الضروري العمل على تشجيع انخراط المدينة في استراتيجية الانتقال الطاقي التي تنهجها بلادنا، وذلك بتطوير قطاع الطاقة المتعددة كآلية ضرورية لتحسين الأداء في مجالات الاستعمال المنزلي والإنارة العمومية والاستعمال الفلاحي (الضخ المائي).

رابعا - تثمين التراث الثقافي:

تخزن فكيك تراثاً أركيولوجيَا ومعمارياً وطبيعياً فريداً يتكون من قصور وقصبات، ومواقع وفضاءات طبيعية فريدة إلا أن المبادرات المتخذة في مجال حماية التراث المادي واللامادي للواحة تبقى محدودة.

ونظراً لما يوفره هذا التراث من آفاق تنمية هائلة بصفته نشاطاً اقتصادياً مدرّاً للدخل ومحدثاً لفرص الشغل، ولكونه يمثل عامل إشعاع ثقافي وسياسي، له أبعاد وطنية، وقارية، ودولية الشيء الذي يجعل من عملية جرد التراث المادي واللامادي، والمحافظة عليه أمراً استعجاليَاً، حتى يجري إدماجه في إطار استراتيجية للنهوض بالسياحة الثقافية.

خامسا - تأهيل واحات وقصور فجيج:

بالنظر لأهمية التراث المعماري والطبيعي لواحة فجيج، تم إدراج موقع وقصور الواحة في عداد الآثار، كما تم إدراجها ضمن اللائحة الاشهادية لليونيسكو في ماي 2011 إلا أن هذه القصور والواحة في حاجة إلى تأهيل وذلك عبر:

- اطلاق برنامج واسع لترميم القصور واعادة توظيفها في مجال السكن والسياحة والصناعة التقليدية.
 - تمكن سكان القصور -المدينة القديمة - من الوصول إلى الخدمات الأساسية .
- إن عملية الترميم من شأنها أن توفر إمكانيات كبيرة للتشغيل مما يستدعي التكوين وتنمية القدرات خاصة في صفوف الشباب بإحداث وحدة لتكوين في مجال المقاولات وفي مجال البناء بالمواد المحلية والمحترمة للبيئة (البناء الأخضر) .
- إن الواحة القديمة التي تعتبر أهم ثروة ثقافية وطبيعية تعرف تدهوراً وشيخوخة نخيلها بفعل الإهمال وعوامل الإرث ومرض البيوض وتناقص المياه مما يتطلب مجهودات للحفاظ على الواحة وإحياء المناطق المهمة وذلك بإطلاق مشروع لتأهيل الواحة يتضمن العمليات الاستعجالية التالية :
- تقوية واصلاح شبكة الري .
 - تسوية واصلاح المسالك .
 - بناء الأسوار المنهارة .
 - تجديد النخيل وتوفير الأغراض عن طريق أحداث مشتل لإنتاج الأصناف المحلية.
 - تنقية الاعشاش والقضاء على النقط السوداء بتجميع النفايات الفلاحية وإحداث وحدة لإنتاج السماد العضوي عن طريق تدوير هذه النفايات.

إن الاهتمام بالواحة القديمة يجب أن يرافقه الاهتمام بالمناطق الجديدة لتوسيع الواحة لتشجيع الاستثمار عن طريق تطهير العقار وتمكين الفلاحين والمستثمرين من شواهد الملكية وشواهد الاستغلال للاستفادة من دعم الدولة وإعطاء ضمانات للاستثمار وتوفير إمكانيات

للتا طير والدعم عن طريق توفير أطر متخصصة في الزراعات الواحية وإحداث مختبر ومشتل لإنتاج شتال النخيل لتلبية الحاجيات المحلية ولتوجيه الفائض نحو السوق الوطنية والدولية.

سادسا - تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية :
العرض العلاجي الحالي بمدينة فكك لا يستجيب لحاجيات الساكنة لأن المؤسسات الصحية تعاني من نقص في الموارد البشرية المؤهلة والتجهيزات (نقص أعداد أطباء الطب العام وإنعدام الأطباء الاختصاصيين) غير كافية وغير مستقرة. مما يتطلب نهج سياسة لاستقطاب الكفاءات الطبية عبر وسائل تحفيزية، وتوفير التجهيزات الضرورية والتعجيل ببناء وتجهيز المستشفى المحلي سيما وأنه لا يمكن الحديث عن تشجيع الاستقرار وتنمية السياحة في هذه المدينة الحدودية في غياب خدمات صحية لائقة.

سابعا - التربية والتكوين :

تميزت فجيج خلال قرون مضت من تاريخها المجيد باشعاعها العلمي إذ كانت تتوفر على جامعة ومكتبة متميزة وكرست هذا الحضور في أواسط القرن المنصرم بنهاية تعليمية نموذجية من خلال إنشاء مدارس وإحداث صندوق مدرسي يعتبر نموذجاً على الصعيد الوطني، ساهم في تعليم وتشجيع التعليم، وتكونت بفضله الأجيال الحاضرة مما أعطى لأهل فجيج تميزاً واضحاً.

رغم ضعف نسبة الأمية في مدينة فجيج فإن قطاع التربية والتكوين يعرف مشاكل حقيقة تمثل في نوعيته ونوعيته وحدوديتها، وتعلق على الخصوص بالولوج المحدود للتكنولوجيات الجديدة، وتناقض توجه الطلبة نحو المسالك العلمية والمعاهد المتخصصة، والاكتساب الضعيف للغات الأجنبية، وغياب التكوينات المؤهلة للتشغيل. مما يستدعي تطوير تكوينات مؤهلة للمهن في علاقة مع القطاعات الواعدة اقتصادياً.

ومن هذا المنظور، يجب التعجيل بإخراج مشروع النواة الجامعية بفجيج إلى الوجود مع العلم أنه قد هيئت مختلف مراحله ووفرت الوسائل الضرورية لإنجازه (الوعاء العقاري، تمويل البناء والتجهيز من طرف الدولة والمحسنين، توظيف أطر بيداغوجية لفائدة المشروع، إعداد الدراسات التقنية، ...)

ثامنا - تأهيل الموارد البشرية:

مما لا شك فيه فإن تحقيق تنمية حقيقة يحتاج قبل كل شيء إلى تأهيل الموارد البشرية التي تقع على كاهلها مهمة تنفيذ المهام المرتبطة بها. مثل هذا التأهيل لا بد أن يكون ذو بعدين: بعد تكويني وبعد تأطيري وتحفيزي.

بالنسبة للبعد التكويني: من المعلوم أن مدينة فكك تتوفر، في ما يخص القطاع الفلاحي، على مؤسسة رائدة في التكوين الفلاحي من شأنها بحكم التكوينات التي تعطيها وبحكم استراتيجيتها العلمية، ليس فقط أن تمنح للأفراد التكوين الراقي، بل أن تلعب دوراً وازناً في تطوير الفلاحة والاقتصاد المحليين، وذلك عبر خلق بنية بحثية لتطوير الأنماط الزراعية وعبر الاهتمام بالتكوين في مجال أمراض النخيل وخاصة منها آفة الباليوض. لكن، وما يدعو إلى التأمل، الملاحظ أن هذه المؤسسة رغم مرور سنوات على إنشائها لم تتمكن بعد من تحقيق تفاصيلها مع الاقتصاد والمجتمع المحليين، من تجلياته المؤلمة ما يلاحظ من عزوف في الالتحاق بها من طرف أبناء المدينة.

مما لا شك فيه، فإن حل هذا الإشكال يتطلب الانكباب عليه بكل جد، بغية تحقيق الانفتاح الفعلي للمؤسسة على المجتمع المحلي عبر إجراءات ملائمة، ومنها تنظيم دورات منتظمة للأبواب المفتوحة الناشئة لتوسيعهم بالأفق الواعدة التي توفرها التكوينات المتصلة للمتخرجين منها ، وكذا عقد شراكات بينها وبين المؤسسات التعليمية وبينها وبين أصحاب الضياعات الفلاحية لتحقيق مشاريع تكوينية مشتركة من مثل خلق نماذج لضياعات بيداغوجية بغية توعية الناشئة بأهمية الفلاحة العصرية وبتميزها عن الفلاحة التقليدية (فلاحة أسلافهم) التي لا شك أن في استكمالهم وتبخيسهم لها يمكن السبب الرئيس للعزوف المشار إليه.

أما بالنسبة للسياحة فسيقتضي الأمر كما هو منصوص عنه في الاستراتيجية السياحية، إنشاء مراكز للتميز في التكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل.

أما بالنسبة للبعد الثاني، فيلزم أن يكون الهدف منه إبراز القدرات الكامنة للموارد البشرية، ومساعدتها على استعادة حيويتها المعهودة وطبيعتها كقوة فاعلة ومنتجة، ولاشك أن مساعدتها على الانخراط الفعلي في النشاط الاقتصادي وتشجيع روح المبادرة لديها وذلك :

- بخلق مقاولات صغرى للخدمات في مجالات مختلفة و خاصة تلك التي تستغل في مجال العناية بالنخيل و بالمنتجات الفلاحية او الصناعة التقليدية عامة.
- التشجيع على خلق مشاريع قادرة على توفير مناصب شغل إضافية من النوع الذي يوفرها التطور الحالي لوسائل الاتصال الحديثة، مثل مقاولات صغيرة في مجال ترحيل الخدمات.
- العمل على رفع العوائق التي تحول دون تمويل الفاعلين الصغار و المتوسطين، بمن فيهم فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وذلك بإحداث صندوق محلي أو إقليمي للدعم الاقتصادي لتشجيع ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتعاونيات والجمعيات الإن lettage.

و لأجل تحقيق مزيد من المصداقية والفعالية للاقتصاد التضامني:

- العمل على مراجعة منظومة الشبكة المحلية للتضامن الاجتماعي وتجديدها على أساس مبدأ الشفافية وإقرار مسؤولية الفاعلين المكلفين بالتبشير والمستفيدین، من أجل تحقيق استهداف أمثل للأشخاص الفقراء والأكثر هشاشة.
- مواكبة الحركة الرائدة للجمعيات الرياضية التي فضلا عن دورها جد الإيجابي في تأطير شباب وشابات المدينة، تمنح لهذه الأخيرة الصيت اللائق بها على المستوى الوطني، وذلك بتمكينها من الإمکانیات المادية واللوجیستیکة الضروریة لها خاصة تلك التي تتلاءم مع الصعوبات التي يطرحها عليها الوضع الهمشي للمدينة واللازمة لتيسير تنقّلها (وسائل النقل مثلا).

اعتبارا لما تتميز به المنطقة من قسوة المناخ وهشاشة يجب الحرص على تأمين الجودة البيئية، فبحكم موقع واحات فجيج فإنها تعتبر من أكثر المناطق تضررا من الجفاف البنوي وزحف الرمال وندرة الموارد المائية وما يرافق ذلك من انعکاسات اقتصادية واجتماعية وتدھور للنظم الإيكولوجية وهو الشيء الذي يدعو لقلق كبير ويمكن أن يؤدي إلى هجرة قسرية للسكان نحو المدن مما يستدعي نهج سياسة تحافظ على التوازن لحفظ الأنظمة البيئية الواحدة.

تطلب عملية المحافظة على النظام البيئي للواحة العمليات التالية:

- محاربة التصحر وزحف الرمال، وذلك عبر إعادة تأهيل الواحات وتهيئة فضاءات الرعي في ضواحي الواحة والتكتيف من عمليات التسجير.
- ضمان المحافظة على الماء والتربة، يجب تفعيل مجموعة من التدابير لحماية الواحة من الجفاف ومن اخطار الفيضانات وذلك بـ:
 - بناء حواجز وجدران وقانية.
 - بناء قنوات لتصريف مياه الامطار.
 - تهيئة عيون الماء وقنوات الري، وتسهيل تغذية المياه الجوفية ببناء الحواجز والسدود التالية.
 - تشجيع استعمال تقنيات الري الموضعي المقصد، أو تقنيات ضخ المياه بالطاقة الشمسية.
 - التعجيل بإنجاز محطة تطهير المياه العادمة. واتمام شبكة تصريف المياه العادمة مع ضمان إعادة استعمال المياه العادمة في أغراض زراعية.
 - تهيئة وتطوير مطرح النفايات وتعزيزه بالوسائل والموارد البشرية وإنجاز وحدة لتدوير النفايات المنزلية.
